(مترجمة)

العناوين:

- **على الرغم من الغضب الشعبي، لا تزال باكستان تخدم أمريكا**
- **سقف ديون الكونغرس الأمريكي يكشف ضعف الحكومة المقسمة**
- **تركيا تستعد لخدمة أمريكا مرة أخرى**

التفاصيل:

على الرغم من الغضب الشعبي، لا تزال باكستان تخدم أمريكا

كانت هناك ردود فعل قوية في الوسط السياسي الباكستاني عقب خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن سياسة أفغانستان حيث اتهم باكستان بدعم حركة طالبان الأفغانية. ووفقاً لما ذكرته صحيفة الفجر، وبناءً على الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي الباكستاني يوم الخميس فإن (القيادة المدنية والعسكرية العليا في باكستان قد رفضت اليوم وبشدة ادعاءات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعدم المصداقية والازدواجية في الحرب ضد (الإرهاب) ووضعت شروطاً للتعاون المستقبلي في مكافحة (الإرهاب) مع واشنطن وكابول وخاصة إزالة المخابئ في شرقي أفغانستان.

جاء رد الحكومة الرسمي والشامل على سياسة إدارة ترامب حول أفغانستان وجنوب آسيا بعد اجتماع لجنة الأمن القومي برئاسة رئيس الوزراء (شهيد خاقان عباسي) والذي حضره وزراء كل من الدفاع والشؤون الخارجية والمالية والداخلية ومستشار الأمن القومي ورؤساء الخدمات ورؤساء وكالات المخابرات والعمليات العسكرية).

ومع ذلك، فمن الواضح تماما في التصريحات الصادرة أن باكستان لا تتحدث أبداً عن معارضتها للاحتلال الأمريكي بحد ذاته، أو لحكومة كابول التي تدعمها أمريكا. وعلاوة على ذلك، فإن باكستان هي التي دعمت هذا الاحتلال في المقام الأول، كما أنها تواصل دعمه، حيث بدون دعم باكستان لن تتمكن أمريكا من البقاء في أفغانستان.

كما أشار موقع (warontherocks.com) مؤخراً خلال هذا الأسبوع (باكستان مهمة جدا بالنسبة للبعثة الأمريكية في أفغانستان التي ليس لها منفذ بحري، بالرغم من أن سلوكها يضعف من أهداف أمريكا هناك. أدت العلاقات المضطربة بين أمريكا وروسيا والتي كانت بسبب الغزو الأخير لأوكرانيا إلى إغلاق ما يسمى بشبكة التوزيع الشمالية رسمياً، حيث أعادت تزويد أفغانستان من خلال جمهوريات آسيا الوسطى. وقد أصبحت العلاقات الأمريكية الإيرانية أكثر اضطرابا منذ بداية رئاسة ترامب ويبدو أنها ستزداد سوءا. وقد بدأت أمريكا في استخدام تركمانستان في "الحمولات الإنسانية"، وهو تعبير مفاده في هذه الحالة إمدادات "غير مضرة" للبعثة الأمريكية في أفغانستان. ومن ثم، فإن وجود أمريكا في أفغانستان يعتمد وسيبقى معتمداً - في المستقبل المنتظر - على باكستان، وهو ما سيسمح بوجود الخطوط البرية والجوية للاتصالات التابعة لأمريكا. وفي غياب التحسينات الكبيرة غير المتوقعة في العلاقات بين أمريكا وروسيا أو العلاقات الأمريكية الإيرانية، أو الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، فإنه لا يمكن تخفيف هذا الاعتماد على باكستان. وقال الخبير الأفغاني والمسؤول الأمريكي السابق (بارنيت روبن): "بغض النظر عما يستطيع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فعله لجعل أمريكا أفضل، إلا أنه لا يستطيع الفوز بالحرب جغرافياً".)

على الرغم من القوة الإقليمية الساحقة لباكستان، فإنها ستواصل خدمة الأجندة الأمريكية طالما أنها لا تزال تطبق النظام الغربي في الحكم والذي يهدف إلى صياغة طبقة حاكمة تعتمد وإلى الأبد على الاتجاه الغربي.

سقف ديون الكونغرس الأمريكي يكشف عن ضعف الحكومة المقسمة

وفقا لواشنطن بوست: (فإن الرئيس ترامب وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ (ميتش ماكونيل) يخوضان كارثة اقتصادية بالإضافة لمواجهة حول كيفية رفع سقف الدين.

ما لم يقم ترامب والكونغرس بإقرار قانون يرفع سقف الدين الأمريكي - وهو سقف قانوني لمدى السماح للحكومة الأمريكية بالاقتراض - فإن وزارة المالية ستنفد قريباً من المال لدفع فواتيرها، مما سيؤدي إلى أول تقصير في الدفع في تاريخ أمريكا الحديث الذي من شأنه أن يقلب الاقتصاد العالمي رأساً على عقب. إن تقصيراً واحداً يمكن أن يكسر ثقة العالم بقدرة أمريكا على دفع فواتيرها وسداد قروضها، حيث إن الثقة تستخدم كقاعدة للنظام المالي العالمي بأسره.

وقال باركليس في مذكرة إلى العملاء يوم الخميس محذراً: "إن الفشل في رفع سقف الدين من شأنه أن يدفع بالاقتصاد إلى الركود إذا استمر الوضع على ما هو عليه".)

بالرغم من أن ترامب وماكونيل هما من قادة الحزب الجمهوري، وكلا أغلبية مجلس النواب والبيت الأبيض جمهوريان، فإن المخاوف تثير مرة أخرى في أمريكا أزمات مالية حكومية. فوفقا للنظام الديمقراطي، يتم التحكم في الإنفاق المالي من قبل السلطة التشريعية، وليس من قبل الحكومة التنفيذية. وهذا هو السبب في ضرورة إصدار قوانين الموازنة العامة للإيرادات والإنفاق الحكومي في الحكومات الغربية كل عام، فضلاً عن الحكومات في بقية العالم التي تطبق النظام الديمقراطي الغربي. ويستند هذا النهج الحكومي على نظرية "فصل السلطات" التي وضعها المفكر الفرنسي (مونتيسكيو) في القرن الثامن عشر.

في الواقع، كان مونتيسكيو يكتب في انتقاد الدولة العثمانية، التي كانت في ذلك الوقت الدولة الرائدة في العالم والقوة العظمى. وكان هناك سبب جوهري لسيادة هذه الدولة وهو أن كل السلطة تتركز في يد الخليفة، وذلك وفقاً للشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فقد بينت الشريعة بتفصيل موسع حدود الإيرادات وأوجه النفقات التي يرجع إليها الخليفة في تصرفه المالي.

فالنظام الغربي، من خلال إضعافه لحكامه، قد عزز في الواقع القوى الحقيقية وراء تلك القاعدة؛ التي هي في أمريكا تعبر عن المصالح الراسخة للشركات والتي تؤثر صراحةً وتتحكم سراً في الكونغرس الأمريكي. وبينما نجح الإسلام في تقييد إيرادات الحكومة ونفقاتها إلى ما هو ضروري، قامت الحكومات الغربية بتوسيع نطاق الضرائب والإنفاق إلى حد كبير، حيث استخدمت ذلك النخبة الرأسمالية كأداة لنقل الثروة من عامة السكان إلى جيوبهم الخاصة، عن طريق إثقالهم بالضرائب، في حين تستفيد من الإنفاق الحكومي.

لا يمكن إلا للإسلام أن يحررنا من النظام الديمقراطي الذي يؤدي إلى استعباد الأشخاص من قبل أشخاص آخرين.

تركيا تستعد لخدمة أمريكا مرة أخرى

عقب زيارة وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس إلى أنقرة، فقد زاد رئيس الوزراء بن علي يلدريم من توقعات التدخل التركي الجديد في سوريا. ووفقا لصحيفة صباح اليومية: (قال يلدريم: "إن هناك حاجة لإجراء مشاورات دولية وإيجاد أسباب قانونية ومشروعة لتنفيذ عملية عبر الحدود" مضيفا أن تركيا تتعاون حاليا مع روسيا وإيران. وقال: "إننا لن نهاجم مكاناً ما بلا سبب، بيد أنه إذا تم تهديد أمور معينة مثل أمن الحياة والممتلكات أو انتهاك حقوق الملكية فإننا سنضطر إلى الانتقام بالمثل".

وهناك تكهنات حول عملية محتملة ضد حزب العمال الكردستاني تستهدف الجماعة السورية الإرهابية التابعة لها، وحدات حماية الشعب في عفرين، فضلاً عن هجوم على جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) كامتداد لعملية درع الفرات التي بدأت العام الماضي في 24 آب/أغسطس وانتهت في 29 آذار/مارس 2017.

كما ادعت وسائل الإعلام التركية أن روسيا تسحب قواتها من عفرين مما يمهد الطريق أمام عملية تركية محتملة.)

كما هو الحال مع أفغانستان، وبالمثل مع سوريا، فإن أمريكا عاجزة عن العمل بدون دعم الأنظمة العميلة في البلاد الإسلامية. أصبحت سوريا مسرحاً معقداً للغاية للحرب؛ تستخدم فيه أمريكا العديد من الحلفاء والوكلاء من أجل تحقيق أهدافها. ويجري رسم كل خطوة من واشنطن. ولكن الوقت يقترب بإذن الله، حيث ستتم الإطاحة بهذه الأنظمة، حيث ستفهم الأمة الإسلامية مدى قوتها، وستقوم بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وستنسحب أمريكا وحلفاؤها ووكلاؤها من جميع الأراضي الإسلامية، وسيشهد العالم تفوق عنصر جديد وحيوي في النظام السياسي الدولي.